الفصل الثانى

إستراتيجية علمية للتيار الإسلامى

د. توفيق محمد الشاوى (*)

(*) د. توفيق الشاوى ـ رحمه الله ـ

* تاريخ الميلاد ١٥/ ١٠/ ١٩١٨م، محافظة دمياط ـ مصر.
* دكتوراه الدولة فى الحقوق من جامعة باريس عام ١٩٤٩ .
* حاليًا محام أمام محكمة النقض المصرية.
* رئيس قسم القانون الجنائى بكلية الحقوق ـ القاهرة ١٩٥٩ ـ ١٩٧٦ .
* ألف عدة كتب فى التشريع الجنائى باللغتين العربية والفرنسية.
* ساهم فى نشاط الحركات الوطنية فى أقطار شمال إفريقيا قبل استقلالها.
* وساهم بنشاط فى تأسيس البنوك الإسلامية بالسعودية ومصر والسودان.
* أنشأ الاتحاد العالمى للمدارس العربية الإسلامية الدولية.
* توفى يوم ٨/ ٤/ ٢٠٠٩م.

obeikandl.com

obeikandl.com

إن الصحوة الإسلامية الحالية هى أهم ثمرة حققتها الحركات الإسلامية وغذاها الفكر الإسلامى الذى قاد نهضتها فى العصر الحديث، وفى نظرنا أن الفكر والعلم هو الذى تستطيع به الحركات الإسلامية أن تضمن نمو الصحوة الإسلامية واستمرارها وتحقيق أهدافها المستقبلية . .

والأهداف المستقبلية فى نظرنا تختلف عن الأهداف التى حققها الفكر الإسلامى فى المرحلة الماضية . .

لقد تميزت المرحلة الماضية فى بداية نهضتنا بأن مجتمعاتنا ومجتمعات العالم الثالث بصفة عامة استفيقت فوجدت أن الشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية قد فرضت هيمنتها على العالم وعلى أقاليمه وقاراته جميعًا (بما فيها العالم الإسلامى والعالم الثالث) نتيجة ما وصلت إليه من تفوق فى مجال القوة العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمالية، والصناعية، والتقدم العلمى والثقافى.

لقد كان «رد الفعل» الذى سيطر على كثير من المفكرين وعامة أبناء العالم الثالث هو وجوب «أن يلحقوا» بالعالم المتقدم لكى يصلوا إلى ما وصل إليه من تقدم وحضارة وتفوق، وقد أدى هذا إلى تمكين الدولة المتقدمة من استخدام نفوذها الثقافى والسياسى لإيجاد أعوان وعملاء مصابين بمركب النقص واستغلوهم لإيهام شعوبنا الناهضة بأن عجزهم عن اللحاق بالشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية ناتج عن الخصائص والمقومات الأصيلة التى تميزها عنها فلا بد أن تتخلى شعوبنا عن أصالتها ومقوماتها وتقبل التبعية والاندماج فى المجتمعات الأوروبية رغم أنها تستعبدها وتستغل ثرواتها وتستذل شعوبها.

لمقاومة هذه العقدة النفسية بذل الفكر الإسلامى مجهوداً كبيراً فى الدفاع عن مقوماتنا العقيدية والتاريخية وأصالتنا الإسلامية لكى يبرهن على أنها لا تقل عما توصل إليها الغرب فى تطوره فى العصر الحديث، بل إنها تماثل ما لديه من نظريات ونظم أو لا تبعد عنها على الأقل . .

إن كثيراً من الدراسات والكتابات التى قدمها فقهاؤنا وعلماؤنا ومفكرونا وزعماؤنا كانت تدور حول إبراز عناصر التماثل والتشابه (أو التقارب على الأقل) بين مبادئنا الإسلامية الأصيلة والمبادئ التى قامت عليها الحضارة الغربية الأوروبية والأمريكية المعاصرة[1] .

وهذا المجهود الذى بذله فلاسفتنا ومفكرونا كان يعطى ضمناً للعالم الإسلامى ولشريعته ونظمها فضلاً غير منازع فيه على المدنية الأوروبية لأنها سبقتها إلى تلك المبادئ، وأن الحضارة الأوروبية قد اقتبست منها هذه المبادئ واستفادت منها أكثر مما استفادت منها شعوبنا نفسها .

لكن المرحلة القادمة فى مستقبل الصحوة الإسلامية سوف تقدم للعالم وجهاً جديداً للفكر الإسلامى يعرض فيه المبادئ الإسلامية الأصيلة التى يحتاج إليها العالم كله لمواجهة الأخطار المحيطة به والتى يعترف بها جميع زعماء العالم ومفكروه وفلاسفته .

إن العالم اليوم يمر بمرحلة من الخوف والقلق على مستقبله لأنه يقاسى من عدة آفات تقوده إلى الفناء الكامل إذا لم يعالج العوامل التى سببت هذه الأخطار المحيطة به .

والخطر الأول : الذى يواجه العالم هو سيطرة المذاهب التوسعية الأنانية المادية فى الدول المتقدمة التى استطاعت أن تملك من أسباب الدمار وأسلحة الفناء ما يكفى لتدمير العالم إذا بقيت لها الهيمنة على مصائر العالم ومستقبل شعوبه .

فى نظرنا أن خطورة هيمنة هذه الدول المتقدمة ناتجة عن المذاهب والنظم الأوروبية ذات الجذور الوثنية التى قامت عليها الفلسفات اليونانية والحضارة

---

(١) ليس ذلك مظهراً من مظاهر الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية .

الرومانية، وورثت منها النظم الأوروبية ما نسميه الآن «سيادة الدولة وسلطتها المطلقة»، التى لا حدود لها . .

فى اعتقادنا أن الشريعة الإسلامية هى وحدها التى يمكن أن تقدم للعالم إستراتيجية علمية تحرره من هذه الفلسفات الوثنية والمذاهب المادية والنظم الاستقلالية التى بنيت عليها وما ترتب عليها من هيمنة للدول التوسعية الاستعمارية وطغيانها وتهديدها لمصير البشرية بأسلحة الدمار الجماعى والإبادة للإنسانية ذاتها . .

إننا نرى أن المرحلة القادمة للفكر الإسلامى (إضافة إلى ما قدمه الفكر فى المرحلة السابقة) ستحتاج إلى مجهود كبير لاستنباط المبادئ الإسلامية الأصيلة وعرضها على العالم على أساس أنه هو ونظمه المعاصرة والإنسانية كلها فى حاجة إليها لمقاومة الأخطار والآفات التى تهدد مستقبل الإنسانية . .

وسوف نعرض بعض المبادئ الإسلامية الأصيلة فى نظام المجتمع والحكم التى يمكن للفكر الإسلامى أن يقدمها للعالم ليثبت أن لديه هو مفاتيح مستقبل أمن العالم وسلامته وتقدمه الذى تهدده هيمنة الدول التوسعية التى تتحكم فى شعوبها وتستغل الشعوب الأخرى كذلك .

وقد يعترض علينا كثيرون بأن واقعنا الحاضر لا يؤيد القول بفاعلية هذه المبادئ التى يقدمها لنا الإسلام ونعتبرها من أصوله فيما يتعلق بنظم المجتمع والحكم، ولا شك أن استعراض تاريخنا السياسى والفكرى يشهد بأننا ابتعدنا كثيراً عن هذه المبادئ الأصيلة وتخلينا عنها، وأن ذلك هو الذى أدى إلى تخلفنا الذى مكن الاستعمار من السيطرة علينا عسكريّا، وفكريّا، وثقافيّا وأن ما حصلنا عليه فى الماضى من تقدم وحضارة كان بسبب التزامنا بهذه المبادئ، وأن تخلفنا نتج عن تعطيل بعض المبادئ أو تخلينا عنها .

صحيح أننا قد عطلنا مبدأ الشورى فى ميدان الحكم بعد عهد الخلفاء الراشدين، ولكنه بقى حرّا فى نطاق الفقه والاجتهاد ـ بالإضافة إلى أربعة مبادئ أساسية أخرى كانت محترمة ونافذة فى جميع عصور الخلافة الزاهرة، وهى التى

مكنت أمتنا من أن تبنى أكبر حضارة عالمية فى تلك العصور خلال أربعة عشر قرنًا:

هذه المبادئ الأربعة:

أولها: وحدة الأمة والدولة الإسلامية.

وثانيها: سيادة الشريعة وهيمنتها.

وثالثها: استقلال الفقه والعلم عن الدولة.

وأخيرًا: استقلال الأمة العربية ودولها عن السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبى.

منذ بدأت السيطرة الاستعمارية استطاع الاستعمار أن يوجد له عملاء فى ميدان التشريع والثقافة والسياسة والحكم يساعدونه فى القضاء على هذه المبادئ التى كانت أساس الاستقلال التشريعى والعلمى وحصن الحضارة الإسلامية خلال أربعة عشر قرنًا..

لقد عمل البعض لترويج الفكرة الاستعمارية القائلة بأن الحل الوحيد للخروج من حالة التخلف هو التخلى عن جميع المبادئ الإسلامية والتنكر لها من أجل الاندماج فى الثقافة الأجنبية والمجتمعات الأوروبية، وتبنى نظمها ومبادئها وأفكارها (بخيرها وشرها، حلوها ومرها، ما استحب منها وما يكره، كما قال أحد كتابهم) [1]، بعبارة أخرى أن مركب النقص لدى بعض مفكرينا وقادتنا استخدم لإدخال شعوبنا فى دائرة التبعية والاندماج فى المجتمعات المعادية لنا والتنكر لمبادئنا الأصيلة.

لكن مقاومة المفكرين ودعاة النهضة الإسلامية قد نجح فى وقف تيار دعوة «التغريب» فقوى التيار الشعبى الذى جعل المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية هدفًا للكفاح الشعبى، مما اضطر بعض الحكومات للتجاوب مع هذا التيار وإعلان التزامها بتطبيق الشريعة الإسلامية، سواء جاء هذا الإعلان جديًا مبنيًا على الاقتناع، أم كان مجرد إجراء سياسى للتهدئة، أو لكسب الوقت، أو للحصول

(١) طه حسين فى كتابه مستقبل الثقافة فى مصر...

على تأييد شعبى لأهداف أخرى، وكان ذلك ثمرة الصحوة الإسلامية المعاصرة.

إن القاعدة الشعبية للصحوة الإسلامية أوسع بكثير من القواعد التى تقوم عليها الحركات الإسلامية المتعددة والمختلفة، وهى بلا شك كانت ثمرة الدعوة التى قام بها المفكرون الإسلاميون والحركات الإسلامية معًا، وأكثر من ذلك فإنها كانت ثمرة التضحيات التى بذلها الإسلاميون الذين صمدوا فى وجه كل أساليب الاضطهاد والقمع التى سلطت عليهم من بعض الأنظمة والحكومات والقوى الأجنبية التى تشجع هذا الاضطهاد وتجعله فى بعض الأحيان شرطًا لتعاونها مع بعض الدول والحكومات المختلفة، ذلك أن أعداءنا أيقنوا بأن العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية كانت وما زالت وسوف تبقى دائمًا الينبوع الذى يغذى الاتجاه الشعبى لمقاومة السيطرة الأجنبية الاستعمارية فى الماضى، والقوى العالمية التوسعية فى الحاضر والمستقبل.

وعلينا الآن أن نفكر فى مستقبل هذه الصحوة وأن نخطط لذلك على أساس علمى:

إن دور العلماء والمفكرين المعاصرين متمم للدور الذى قام به أسلافهم فى الماضى، وهو تزويد القوى الإسلامية والتيار الشعبى المؤيد لها بالخطط الإستراتيجية العلمية لتمكين الصحوة الحاضرة من أن تواصل مسيرتها وتقوم بدورها العالمى لا لصالح شعوبنا فقط وإنما لصالح الشعوب فى العالم، ونأمل أن يكون هذا البحث أحد الروافد التى تغذى هذه الخطط المستقبلية..

إذا أردنا أن نستخلص من مقارنة أوضاعنا الحاضرة بما وضعه فقهاؤنا من أصول قامت عليها حضارتنا وثقافتنا فى الماضى، فإننا سنجد أن هذه الأصول فى مجال النظام الاجتماعى والسياسى يمكن تركيزها فى خمسة مبادئ أهمها: استمرار الالتزام بمبدأ الشورى الحرة فى الاجتهاد والفقه (خلافًا للشائع فى كتابات المعاصرين الذين يقولون إن الشورى قد عطلت بعد عهد الخلفاء الراشدين)، فإننا يجب أن نلاحظ أن الاستبداد السياسى لم يعطل بقاء مبدأ

الشورى حرًا وسائدًا فى مجال الفقه والاجتهاد طوال العصور التى بقيت فيها دولة الخلافة ـ وأنه لم يعطل فى هذا المجال إلا فى عصورنا الحديثة، إلى جانب تعطيل المبادئ الأولية الأخرى.

إن تاريخنا يشهد بأن تعطيل مبدأ الشورى فى الحكم الذى وقع بعد نهاية عهد الراشدين كان فى نظرنا أول العوامل التى أبعدت المجتمع الإسلامى عن الالتزام بالشريعة ومبادئها ـ وتفرعت عنه عوامل أخرى عديدة أدت إلى ما أصاب مجتمعنا من ابتعاد عن الالتزام بمبادئ الشريعة، مما أدى إلى تخلفه وفساده الذى كان من أهم الأسباب التى مكنت أعداءه من إحراز انتصارات عديدة، كان أهمها انتصارهم فى الحرب الكبرى الأولى على الدولة العثمانية الذى أدى إلى انهيارها وتخليها عن «الخلافة» وعن الوحدة الإسلامية، وتبعتها فى هذا التخلى الدول الوطنية التى نشأت فى الأقطار العربية والإسلامية على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة.

هذا الانحراف عن الشورى (رغم خطورته) كان محصوراً فى تعطيل تطبيق الشورى فى نظام الحكم، فلم تعطل الشورى فى الفقه والتشريع بسبب التزام السلاطين (الذين استولوا على الحكم بالقوة) بالخضوع لأحكام الشريعة والالتزام بتطبيقها (فيما عدا مبدأ البيعة الحرة كأساس لولاية الحكم) باعتبارها التشريع الوحيد الذى يسود فى العالم الإسلامى كله، ويمنحه بذلك وحدة ثقافية وفكرية وقانونية استمرت طوال أربعة عشر قرنًا من تاريخنا.

وإذا كان الفقه واجه بعض الضغوط التى مارسها الحكام والسلاطين فى عهود الخلافة منذ عهد الأمويين فإن أئمة الفقه قاوموا هذه الضغوط، فلم يترتب عليها تغيير فى المبادئ الأساسية التى يمتاز بها الإسلام فى مجال التشريع (لا الحكم) والتى بقيت سائدة فى فقهنا، بل وفى مجتمعنا كذلك ـ وهذه المبادئ هى:

١ ـ استمرار مبدأ الشورى والحوار الحر فى الفقه والاجتهاد معمول به (رغم تعطيل الشورى فى مجال اختيار الحكام ومحاسبتهم) وبقى الاجتهاد الفردى حرّا ـ كما بقيت المشاورات فى مجال العلم والفقه حرة بعيدة عن تدخل

الحكام إلى أقصى حد ممكن ـ وقد نجح فقهاؤنا فى ذلك بسبب التزامهم بمبدأ الابتعاد عن الحكام والاستقلال عن ذوى السلطان مهما كلفهم ذلك من مصاعب ومتاعب واضطهادات، وهذا هو ما يسمى فى العصر الحديث بمبدأ الفصل بين السلطات[1]..

٢ ـ مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية والسياسية (فيما عدا مبدأ البيعة الحرة) وخضوع الحكام لرقابة الأمة وأهل الحل والعقد، وتمتع هؤلاء بالحرية الكاملة فى محاسبة الحكام ووقف اعتداءاتهم على الأفراد ـ الذى عطله حكام القوة والسيطرة ـ الذين خرجوا عن الالتزام بمبدأ الشورى التى فرضها الإسلام.

٣ ـ مبدأ استقلال الشريعة والفقه عن الدولة وعدم تمكن الحكام مهما تكن سطوتهم ـ من التدخل فى التشريع لتغيير أحكام الشريعة أو «تطويرها»، وبقيت الشريعة هى الملاذ الأخير للجماهير يستنجدون بها لتوقف طغيان الحكام فى حالات كثيرة، مما اضطر سلاطين القوة إلى إعلان التزامهم بالشريعة واحترامهم لها من الناحية النظرية، وإن كانوا قد عطلوها فيما يخص مبدأ الشورى كأساس لولاية الحكم..

٤ ـ مبدأ وحدة الأمة الإسلامية (فى الإجماع)[2] ـ ووحدة الدولة فى الحكم ـ مما زودنا بقدرة كبيرة على الاكتفاء الذاتى فى النواحى الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دعم مبدأ استقلال الأمة الإسلامية ودولها إزاء القوى الأجنبية طوال عصور «الخلافة»...

٥ ـ مبدأ استقلال الأمة الإسلامية فى دار الإسلام ـ وعدم خضوعها لسيطرة أجنبية أو نفوذ أجنبى، والتزامها بإقامة دولة عظمى موحدة دافعت عن

---

(١) بشأن هذه المبادئ الخمسة يراجع كتابنا فى فقه الشورى..

(٢) بمعنى أنه حتى إذا تعددت الدول كما هو حاصل فى العصر الحاضر فإن الإجماع كمصدر للأحكام الشرعية لا بد أن يصدر عن الأمة كلها أو مجموع مجتهديها، وبهذا يكون وجود الإجماع يعنى وجوب المحافظة على وحدة الأمة ولو تعددت الدول كما هو حادث فى العصر الحالى.

إمبراطورياتها خلال قرون طويلة ـ ضمن للشعوب الإسلامية عزتها وذاتيتها الحضارية وتفوقها فى جميع مبادئ العلم والثقافة .

لقد شهد العالم الإسلامى فترة تخلف فى أواخر عهد الدولة العثمانية ، لكن بدأت الصحوة الإسلامية فى الميدان الفكرى على يد روادها منذ عهد جمال الدين ومحمد عبده والكواكبى ـ قبل انهيار دولة الخلافة ـ بل كانت فى كثير من الأحيان تأخذ صورة نقد لها ومطالبة بإصلاحها بعلاج العيب الأكبر الموروث ـ وهو تعطيل الشورى ومقاومة الاستبداد فى السلطة والحكم . ولم يكن ذلك يعنى بأى حال من الأحوال التخلى عن المبادئ الأساسية الأخرى التى دافع عنها الفقه الإسلامى طوال عصور التاريخ حتى بقيت سائدة فى مجتمعنا خلال جميع العصور التى بقيت فيها دولتنا مستقلة موحدة ـ وأهمها المبادئ الخمسة التى ذكرناها . .

لكن الغزو العسكرى لكثير من أقطارنا وما تبعه من سيطرة استعمارية قد عزل دعاة التيار الإصلاحى الإسلامى عن مراكز القيادة السياسية والفكرية معًا ـ وعطل نمو الصحوة الإسلامية فى ميادين الفكر والعلم والثقافة ـ وانشغل قادتها وتلاميذهم بصورة أكبر بالدعوة للمقاومة الجهادية والسياسية للاحتلال والسيطرة الاستعمارية ـ وكانوا هم وتلاميذهم رواد الكفاح الوطنى ضد الاستعمار فترة طويلة فى كثير من أقطارنا ـ ويكفى أن نذكر منهم الأمير عبد القادر الجزائرى ، وعبد الكريم الخطابى ، والسنوسيين وعلى رأسهم عمر المختار ، والحاج أمين الحسينى ، والمهدى فى السودان وأمثالهم ، وسار على نهجهم رواد الحركات الإسلامية الحديثة مثل المودودى وحسن البنا وسيد قطب . . إلخ .

لكن القوى الاستعمارية استطاعت الالتفاف حول قوى المقاومة الإسلامية فى كثير من أقطارنا فأدخلت فرقًا من عملائها لتحتل ميادين الصحافة والثقافة والتعليم «العصرى» ومكنتها من ترويج مبادئ وأفكار تلائم سياستها[1] وتمكنها

(١) ومن بين هذه الأفكار الخاطئة ترويج الزعم بأن النهضة الحديثة فى بلادنا بدأت بغزو نابليون لمصر ، وأنه نقل إليها أفكار الثورة الفرنسية التى أيقظت شعوبنا ـ مع أن النهضة الإسلامية الأصيلة بدأت على يد المفكرين الإسلاميين الذين أشرنا إليهم فيما سبق ـ وكانت الشعوب العربية والشعب المصرى بالذات يستمد من المبادئ الإسلامية الأصيلة مقاومته للغزو الفرنسى فى عهد نابليون ومن شابهه من الاستعماريين الأوروبيين ـ فوجود هذه المبادئ الأصيلة سابق على نابليون ومناقض لنفوذه وسيطرته . .

من إخضاع مجتمعنا لنوع من الاستعمار الفكرى والثقافى ـ يدعم سيطرتها السياسية، ويكون دعامة لنفوذها بدلاً من الاحتلال العسكرى ـ الذى زادت تكاليفه وخسائره بسبب المقاومة الإسلامية «الوطنية» وكفاح شعوبنا ضد الحكم الأجنبى الذى كان أساسه المبدأ الإسلامى الذى فرضته شريعتنا، وهو عدم جواز قبول حكم غير المسلمين لبلد إسلامى.

إن واقعنا الحاضر يمكن وصفه بأننا استطعنا التخلص من الاحتلال الأجنبى فى أغلب أقطارنا ـ مع استمراره فى أقاليم معينة مثل فلسطين وكشمير وأريتريا، وأمثالها ـ لكن مجتمعنا ما زال يقاسى سيطرة الاستعمار الفكرى الذى لا بد من مقاومته ـ والذى تتصدى له الصحوة الإسلامية المعاصرة.

وقبل أن نستعرض مساوئ الاستعمار الثقافى والتشريعى ـ الذى بدأنا فى مقاومته والتصدى له ـ يجب أن نلاحظ ما يلى:

(أ) أن واقعنا فى العصر الحاضر لم يعالج عيوب الماضى (الموروثة) التى أشرنا إليها فيما يتعلق بحرية الأمة فى اختيار حكامها ومحاسبتهم والإشراف عليهم بواسطة ممثليها ـ ولا داعى للإفاضة فى ذلك فإن كل مسلم عليه أن يحكم بنفسه على مدى ما يتمتع به جماهير شعبه من حرية فى تطبيق الشورى فى مجال الحكم أى أننا ـ لم نستطع إلى الآن معالجة الانحراف الذى ورثناه من عهود التخلف (الناشئ عن استيلاء الحكام على السلطة بالقوة والغلبة) السابقة على الاحتلال العسكرى الأجنبى والغزو الثقافى الاستعمارى.

(ب) وأسوأ من ذلك أننا لم نكتف باستمرار تعطيل الشورى فى الحكم، بل إن واقعنا قدأضاف إلى ذلك أننا تخلينا عن المبادئ (الأربعة الأخرى) التى احتفظت بها أمتنا وبقيت سائدة ونافذة فيما يتعلق بالتشريع خلال أربعة عشر قرنًا، وتمتعت بها شعوبنا حتى فى أشد عصور التخلف قبل انهيار الدولة العثمانية ـ ويكفى أن نستعرض موقف مجتمعاتنا منها لنرى كيف كان تعطيلها سببًا فى تدهور أحوالنا فى «العصر الحديث».

١ ـ لقد عطلنا مفعول الشورى فى الإجماع وحرية الاجتهاد فى الفقه، رغم أن علماءنا وفقهاءنا قد استطاعوا أن يدافعوا عنه قرونا طويلة، وقاوموا محاولات

السلاطين والحكام المستبدين للتدخل فيه. صحيح أنه كان قد أصيب بشلل نصفى نتيجة قفل باب الاجتهاد ـ لكن الاجتهاد فى الدول الوطنية الحديثة فقد معناه وأثره وفاعليته بسبب استغناء حكامنا عن تطبيق الشريعة وتخليهم عن الالتزام بها، و«تحررهم» من سيادتها عليهم وعلى مجتمعهم بحجة إقامة دولة حديثة ذات تشريع «عصرى» أدى إلى سيطرة الحكم الشمولى الذى يضربون فيه معارضيهم وشعوبهم بالقوانين الوضعية الظالمة «العصرية».

٢ ـ تعطيل مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها فى المجتمع، لأن الدول الوطنية أو القومية المتعددة التى قامت على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة قد تخلى معظمها عن تطبيق الشريعة الإسلامية، واستعارت قوانين وضعية مستوردة من الدول الأجنبية، ولم يكن هذا التخلى اختياريّا، بل إنها كانت من ضمن التركة الاستعمارية التى سبقت الاستقلال فى الدول التى كانت خاضعة لاحتلال أجنبى، وجاراتها التى قلدتها وسارت على نهجها ـ وبذلك تعطل تطبيق الشريعة وسيادتها من حيث المبدأ (وإن كانت بقيت سائدة فى حدود معينة استثنائية) وكان هذا التعطيل لصالح الاستعمار فى أول الأمر، إذ إن الحكم الأجنبى لم يكن يريد أن يلتزم بالخضوع لشريعتنا (لأن أول مبادئها عدم جواز الخضوع له) فأدخل الاستعمار معه الفكرة الأوروبية التى تعتبر القانون من صنع الدولة لتحل القوانين الوضعية التى تصنعها الدولة التى تسيطر عليها بجيوشها وسيطرتها الاستعمارية بدلاً من الشريعة التى ترفض مبدأ السيطرة الأجنبية ففقدنا بذلك مبدأ سيادة الشريعة، بل وسيادة القانون وسيادة شعوبنا وأمتنا فى كثير من أوطانها.

٣ ـ زوال استقلال الشريعة عن الدولة، إذ لم يعد له معنى طالما أن تطبيقها قد عطل[1] فخسرنا بذلك مبدأ آخر من أهم مبادئ الشريعة وهو مبدأ استقلال

(١) لكن استقلال الشريعة بقى هو الأصل فيما يخص الموضوعات التى استمرت تطبق فيها مثل الأحوال الشخصية والوقف ـ وإن كانت بعض الدول قد خرجت عن هذا المبدأ أيضًا وفرضت أحكامًا وضعية غيرت فيها بعض المبادئ الشرعية وعدلتها فى نطاق الأحوال الشخصية، وبعضها عطل أحكام الوقف، واستولت على أموال الوقف التى تعتبرها الشريعة فى حكم ملك الله الذى لا يجوز لأحد تملكه.

التشريع عن الدولة ، وهو مبدأ سيكون له أهمية كبرى فى مستقبل العالم لو تمسكنا به وقدمناه للعالم بثقة واعتزاز .

٤ ـ لقد خسرنا الوحدة الشاملة لدار الإسلام ، لأن القوى الأجنبية التى فرضت سيطرتها على بلادنا اقتسمت هذه الأقطار فيما بينها وتعمدت تمزيقها ، وفرضت علينا التجزئة التى فصلت كل قطر من أقطارنا عن جيرانه وشركائه ـ وإذا كانت الحركات الوطنية قد قاومت السيطرة الأجنبية فإن هذه المقاومة كانت فى إطار «وطنى» فى حدود القطر الذى تمثله ، لكن أساسها ومنبع قوتها كان فى العقيدة والعزة الإسلامية .

٥ ـ لقد حصلت بعض أقطارنا على استقلالها فى حدود إقليم وطنى صغير لا يستطيع مقاومة النفوذ الأجنبى ، والسيطرة التى تفرضها الدول الكبرى التوسعية والاستعمارية ، وحاول الاستعمار وعملاؤه إيهامنا بأن الاستقلال «الوطنى» يغنينا عن الوحدة الشاملة ، لكن الفكر الإسلامى تصدى لهذه الخطط الاستعمارية ، وبدأت الدعوة للوحدة كمرحلة تالية للاستقلال لكى يكون استقلالاً كاملاً لدار الإسلام كلها ـ وقد حاول البعض الدعوة للقومية العربية ليكون الاستقلال فى نطاق الأقطار العربية وحدها ـ لكن الوحدة الإسلامية الشاملة ما زالت شعار الحركات الإسلامية التى تجاوزت مرحلة الوطنية والقومية معًا ، وتعتبرها من المطالب المستقبلية التى لم تدخل بعد فى نطاق مطالب الحكومات أو الأحزاب الوطنية أو القومية .

كان أول ما خسرنا بسبب انهيار وحدتنا هو سيادتنا الكاملة ـ ففى عهد الخلافة كنا نشكو من استبداد حكامنا المسلمين ـ وما زلنا حتى الآن نعيب عليهم الانحراف عن مبدأ الشورى ـ لكنهم مقابل ذلك دافعوا عن استقلالنا واستقلالهم ، وصدوا الهجمات المتتالية للدول الاستعمارية على شواطئنا وأقطارنا المختلفة ، ونجحوا فى ذلك فى أحيان كثيرة ، لكن هذا الحال تبدل بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ احتل المستعمرون جميع أقطارنا واحدًا بعد الآخر ، وسلبوا شعوبنا حريتها واستغلوا ثرواتها .

نحن لا ندعى أن حكام الماضى لا يتحملون مسئولية ما نتج عن أخطائهم من تخلف مجتمعاتنا، وعجزنا عن مقاومة العدوان الذى نتج عن هذا التخلف، ولكن ما نريد أن نقوله الآن إننا وجدنا أنفسنا بعد انهيار دولة الخلافة نواجه سيطرة أجنبية على أكثر أقطارنا حرمتنا من استقلالنا وسيادتنا فى بلادنا التى أصبحت مجزأة ومنفصلة بعضها عن بعض ـ وفى أغلب الأحيان كان حكامها مختلفين ومتنازعين ومتخاصمين ـ مما أثر على العلاقات بين شعوبنا.

صحيح أن شعوبنا قاومت العدوان الاستعمارى ـ وما زالت تواجهه ـ لكننا حتى الآن لا نستطيع أن نعتبر أن جميع أقطارنا قد تحررت من السيطرة الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة ـ أو أنها قد حققت استقلالها «الوطنى» بعد أن حرمت من وحدتها. فضلاً عن ذلك عطلنا مبدأ استقلال الشريعة وسيادتها، على الدولة وتخلينا عن مبدأ الشورى فى الإجماع وحرية الاستنباط فى الفقه كما أوضحنا سابقًا.

إذا كنا قد حرصنا على بيان المبادئ الأساسية التى أدى واقعنا المعاصر إلى تجاهلها وانحرافنا عنا؛ فذلك لأن هذه المبادئ هى فى نظرنا مفاتيح الاتجاهات المستقبلية التى يبحث عنها العالم اليوم بعد أن فشلت محاولاته وتجاربه فى تحصين المجتمعات من خطر الاستبداد الشمولى الذى انتشر فى كثير من الدول، وخاصة فى أقاليم العالم الثالث.

إن طغيان الحكام فى كثير من دول العالم المتقدمة والمتخلفة يرجع سببه الأول إلى تضخم سلطة الدولة وتغولها وإهدارها لحقوق الأفراد وحرياتهم، وهذا ناتج عن إعطائها سلطة مطلقة فى التشريع الوضعى اعتمادًا على النظريات الأوروبية التى تبنت فكرة أن القانون هو إرادة الدولة، هذه الفكرة تجعل الكلام عن سيادة القانون مجرد محاولة للحد من سلطة الموظفين العاملين بالدولة، لكنه لا يحد من سلطة الدولة ذاتها ومن يسيطرون عليها ويتكلمون باسمها (بالحق أو بالباطل)؛ لأن أمامهم بابًا واسعًا هو تغيير القوانين والدساتير وإلغاؤها وإصدار النصوص التى تسمح لهم بكل ما يريدون تحت ستار زائف من الشعارات الكاذبة الزائفة.

إن الشريعة حررتنا ـ وهى قادرة إذا تمسكنا بها أن تحرر العالم كله من هذا المبدأ الأوروبى (والذى أدخله علينا الاحتلال الأجنبى ثم الاستعمار الفكرى الذى نتج عنه) ـ لأن سيادة الشريعة وطابعها الإلهى تقيم سدّا منيعًا يوقف تغول الدولة وتضخم سلطانها (عن طريق استعمال التشريع سلاحًا للتضييق على حريات الأفراد والجماعات، ولتقييد حقوق الإنسان).

إن مبدأ سيادة الشريعة وهيمنتها على المجتمع وعلى الدولة يكمله المبدأ الثانى وهو استقلال التشريع عن الدولة، والمبدأ الثالث وهو «الإجماع» كمصدر للفقه الذى يعطى سلطة التشريع للأمة وأفرادها من المجتهدين والعلماء لا للدولة.

أما مبدأ الوحدة الإسلامية فهو دعامة لسلطان الأمة، فكلما كانت الأمة كبيرة زاد وزنها وقوى سلطانها. إن وحدة الأمة فى عصرنا الذى فرضت علينا فيه تجزئة الدول وتعددها تساعدنا على مقاومة ضعف الدول ذات السيادة المحدودة فى نطاق جزء ضئيل من دار الإسلام أو العالم الإسلامى الذى تعيش فيه الأمة الإسلامية الموحدة، وتطبيق الشريعة يستلزم وحدة الأمة فى الإجماع، وفى نطاق الاجتهاد وبذلك يجب علينا أن يكون للأمة الكبيرة الموحدة بعض الاختصاصات فى نطاق التشريع والحكم عن طريق وجود منظمات دولية أو مجامع علمية تمثلها.

ثم إن استقلال الأمة بتشريعها عن الدولة أو الدول الوطنية التى تحكمها يساعد تلك الدولة (أو الدول) على مقاومة ضغوط القوى الأجنبية التوسعية التى تستعمل ضد كل دولة من دولنا، وتجعلها مضطرة لإرضائها، لكن الأمة الكبيرة تستعصى على تلك الضغوط ولا تخضع للنفوذ الأجنبى بسهولة. كما تخضع الأقطار الصغيرة وحكوماتها فى حدودها «الوطنية».

هذه هى صورة نظرية لواقعنا كما نراه فى مرآة الفقه ومبادئه، لكن هذه الصورة قد تعرضت لتشويه أكثر بما أقحم علينا من أفكار مسمومة وشعارات زائفة مستوردة تحل محل مبادئ الأصالة، وتبعدنا عن الاعتزاز بشخصيتنا

التاريخية التى تميزت بالاستقلال والعزة والاعتماد على الذات، أهم هذه الأفكار المستوردة إعطاء الدولة سيادة مطلقة، وعدم خضوعها لأحكام الشريعة، وعدم استقلال التشريع عنها واعتبار القانون الوضعى من صنعها وتعبيراً عن إرادتها ـ وإحلاله محل الشريعة ذات المصادر السماوية.

كانت المهمة الأولى لهذه الأفكار المستوردة هى أن تشغل المكان الذى كانت تشغله المبادئ الأصيلة التى نعتز بها، وبذلك تحول دون الدعوة للعمل بها بزعم أنها دعوة للرجعية والجمود والتخلف وعهود الظلام.. وما إلى ذلك مما يكرره مروجو التبعية الفكرية ودعاة الذيلية والاندماج فى ركب العدو الذى تركت جيوشه العسكرية قواعدها فى بلادنا بعد أن اطمأن فلاسفته وأعوانه إلى أنه ترك لنا أفكاراً مسمومة يلتقطها تجار المخلفات الاستعمارية لكى يكسبوا من ورائها مالاً وجاهًا ونفوذًا وسلطانًا. أو ليتخذوا من هذه التجارة وسيلة لمشاركة القوى الأجنبية المستفيدة منها فى الغنائم التى يحصلون عليها من استغلالهم لثرواتنا وسيطرتهم على بلادنا.

إن بعض هذه الأفكار المسمومة قد أصبحت «موضة» عصر النهضة الحديثة التى يتبارى ذوو النفوذ والسلطات فى التباهى بها وترويجها، بل يفرضونها على أطفالنا وأجيالنا الصاعدة لتحل محل مبادئنا الأصلية لكى تقتلع من عقولنا ونفوسنا كل سبب يدفعنا إلى ثقتنا بأنفسنا أو اعتزازنا بشخصيتنا التاريخية ومقوماتها ومبادئها الأصيلة.

إن الحقيقة التى يحاربها أعداؤنا وعملاؤهم هى أن مبادئ الشريعة التى أشرنا إليها هى مفتاح التطور والتقدم فى مستقبلنا ومستقبل العالم كله، وأن أعمالها وتنفيذها هو ضمانه لشعوبنا وللفقه الدستورى فى العالم الحديث الذى يبحث عن علاج لمشاكل النظم الدستورية المعاصرة وانحرافاتها التى يشكو منها العالم فى جميع قاراته وأقاليمه.

إن الصحوة الإسلامية سوف تدخل الآن مرحلة جديدة تقدم فيها المبادئ التى تتميز بها الشريعة الإسلامية عن النظريات والنظم المعاصرة التى تحتاج إلى التزود

من شريعتنا بالمبادئ التى ستسود فى المستقبل، لأنها تقدم العلاج الذى يبحث عنه العالم لحماية المجتمعات من الطغيان الشمولى المبنى على احتكار الدولة لسلطة التشريع إلى جانب سلطة التنفيذ واعتبارها القوانين الوضعية حقًا من حقوقها المستمدة من سيادته.

إننا بذلك نحبط المحاولات التى بدأها عملاء الاستعمار الفكرى والغزو الثقافى الذى يعطى النظريات الأوروبية المستوردة قداسة باعتبارها تمثل الفكر العصرى أو العالمى أو التقدمى، وهى صفات يقصدون بها طمس معالم الفكر الإسلامى والقضاء عليها، وإبعادها عن المجتمع بحجة أنها فى نظرهم من آثار الماضى فلا تتمتع بصفات المعاصرة أو الحداثة أو التقدم التى تحتكرها فى نظرهم الأفكار التى يصدرها لنا الغرب والتى يبنى بعضهم لنفسه مركز قوة من الثقافة، أو الإعلام، أو الاقتصاد، أو السياسة بالترويج لها، ويعتبر أنها بعيدة عن كل ما يخالفها هو من آثار الماضى الذى لا مجال فى عصرنا.

إن من يروجون للأفكار المستوردة هم أقلية من الطوائف المحدودة التى مكنها الواقع الاستعمارى والنفوذ الأجنبى الناتج عنه فى ميادين السياسة والثقافة من الحقوق على مغانم ومناصب لا يستحقونها، فهم يتمتعون بمراكز القوة والنفوذ فى المجتمع باعتبارهم يمثلون النفوذ الفكرى والثقافى والسياسى الأجنبى الذى ما زال له الدور الأول فى بقاء كثير من النظم وكثير من الحكومات فى بعض أقطارنا، إنهم فعلاً سعداء لأنهم يستغلون المبادئ المستوردة للحصول على مغانم شخصية على حساب مصالح شعوبهم وأمتهم، بل وعلى حساب تقدم العلم والفكر وتطوره فى المستقبل.

إن الصحوة الإسلامية الحالية إنما هى دليل على فشل هؤلاء العملاء فى محاولتهم لفرض الأفكار المستوردة، وهدفها أن تبدأ حركة التطور الدستورى فى المستقبل على أساس المبادئ المشار إليها التى نفخر بها ونعتز بشريعتنا، لأنها سبقت جميع النظريات الأوروبية والأجنبية فى تقديم العلاج الضرورى لإخراجنا من الأوضاع التى تشكو منها شعوبنا، ويشكو منها العالم كله نتيجة تضخم سلطة الدولة وتغولها واستبدادها بحريات الفرد وحقوق الإنسان.

إن المروجين للأفكار الاستعمارية والمستفيدين منها من أبناء شعوبنا ليسوا إلا حاملى الميكروب أو ناقلى العدوى، لكن موطن الداء الحقيقى ومنبت الخطر هو ما يواجهه العالم من سيطرة القوى الكبرى التى تستغل شعوب العالم وتعمل كل ما تستطيع لبقاء سيطرتها واستغلالها، وهى تفرض إرادتها على المستوى الدولى عن طريق ما تسميه «منظمات عالمية» تتخذها مجرد وسيلة لفرض سياستها على دول العالم وحكوماته، وتعاديها وتحاصرها وتقضى عليها إذا خرجت عن سيطرتها وتمردت على نفوذها.

ثم إنها تعامل الدول والحكومات القائمة فى جميع قارات العالم على أنها مجرد أدوات لتنفيذ خططها، كما هو الحال فى نظرها، إلى المنظمات الدولية العالمية[1].

وما دامت الدول الوطنية والمنظمات الدولية فى نظر تلك القوى الاستعمارية العالمية هى الأداة التى تستعملها لتنفيذ القرارات التى تريد تنفيذها (وتعطيل القرارات التى لا ترغب فى صدورها أو فى تنفيذها بعد صدورها) فإن ذلك يستلزم أن تبقى هذه الدول هى صاحبة السلطة المطلقة على شعوبها، وأن تكون قادرة على فرض ما تريد من خطط وقرارات على تلك الشعوب بواسطة قوانين «وضعية» حتى تنفذ للدول الكبرى ما تفرضه عليها بواسطة هيمنتها العالمية، أو بواسطة المنظمات العالمية التى تسيطر عليها.

إن فكرة الدولة صاحبة السلطة المطلقة فى التشريع ـ كما هى فى التنفيذ والمال والاقتصاد ـ هى فى الأصل فكرة استعمارية من حيث غايتها وهدفها، ومن حيث المنبع ومازالت كذلك حتى اليوم، وستظل كذلك طالما كانت هناك قوى كبرى تريد تسيير شعوب العالم كله وفق هواها ومخططاتها وما تعتقد أنه مصالحها العليا ـ لأن الدول الصغيرة وحكوماتها وقوانينها الوضعية ستبقى هى الأداة التى

(١) وهى تسيطر عليها بما تسميه حق الفيتو الذى تستعمله وتهدد باستعماله لمنع صدور أى قرار لا يوافق مصالحها أو أهواءها، كما تستعمل قدرتها على دفع الجزء الأكبر من تمويل تلك المنظمات وسيلة للضغط عليها وعلى جميع الدول المشتركة فيها، فهى تهدد بوقف هذا التمويل إذا سارت المنظمة أو غالبية أعضائها فى طريق لا توافق عليه بحجة أنه يهدد مصالحها أو يعطل سيادتها أو أنه لا يوافق هواها.

يمكن بها أن تفرض إرادتها على شعوبنا دون حاجة للالتجاء إلى الاحتلال العسكرى[1].

إن فكرة حق الدولة فى إصدار قوانين وضعية إنما بدأت فى كثير من بلادنا على يد المستعمرين أنفسهم الذين احتلوا هذه الأقطار، أو كانوا يخططون لاحتلالها، ولم يكونوا راغبين فى أن تبقى سلطة الحكومات (التى يفرضونها على شعوبنا) سلطة محدودة فى نطاق تنفيذ الشريعة، ولا أن تبقى تلك الشريعة مهيمنة على المجتمع، ومستقلة عن الحكام الذين تستطيع القوى الأجنبية توجيههم والضغط عليهم - إن السياسة الاستعمارية لا يمكن أن تفرض إلا بواسطة قوانين وضعية يصدرونها لنا هم، أو يفرضون وضعها على الحكومات الخاضعة لهم، أو التى يجب أن تكون خاضعة لهم.

إن منطلق السياسة الاستعمارية نفسه يستلزم أن تكون الحكومات الخاضعة لإرادة المستعمر ذات سلطة مطلقة لا تتقيد بشريعة لا يعرفونها، ولا يريدون أن يعترفوا بها، ولا يريدون أن يكون سلطانها فوق سلطانهم، أو فوق سلطان حكام يمكنهم أن يفرضوهم علينا، أو يفرضوا عليهم ما يريدون فى البلاد التى تخضع لنفوذهم بطريق مباشر أو غير مباشر. إن لهم مصلحة فى أن يبقى كل حاكم محلى فى بلادنا مطلق السلطة قادراً على أن يفرض علينا ما يفرضونه عليه، إنهم بذلك يفرضون بواسطته علينا إرادتهم عن طريق سيطرتهم الكاملة عليه وسيطرته الكاملة علينا، وكلاهما لا يريد أن يكون محدوداً أو مقيداً بحدود شريعتنا وأصولها.

إن من يتأمل أوضاع العالم فى الوقت الحاضر تنكشف له هذه الحقيقة، وهى أن قوى السيطرة العالمية هى التى تفرض على الدول الصغيرة التى تريد استغلالها حكومات مطلقة السلطة، وعلى حد تعبيرهم «تملك أن تفرض على الشعوب قرارات لا ترضى بها تلك الشعوب»، هذه هى الحقيقة الثابتة رغم كل تمويه، ولا

(١) بل بدأ ظهورها وعلى يد عملاء القوى الأجنبية فى تركيا بواسطة جماعة تركيات الفتاة والاتحاد التركى، وفى مصر أيام إسماعيل وتوفيق الذين كانوا توجههم القوى الأجنبية.

يتجاهل هذه الحقيقة إلا السذج والمنتفعون الذين لديهم الاستعداد للعمل لصالح أى حكم سواء كان حكمًا أجنبيا أم وطنيًا وسواء أكان عادلا أم ظالمًا؛ لأن هدفهم هو الانتفاع والسير فى ركاب الحكام وتزويدهم بأساليب التمويه لخداع شعوبهم وتضليلهم، ليس فقط عن طريق القهر والكبت والعنف، وإنما أيضًا عن طريق التضليل الإعلامى والتمويه الثقافى والتزييف الفكرى.

إن حاجة الدول الأجنبية إلى إطلاق سلطة الحكومات فى أقطارنا المختلفة هو السبب الحقيقى الذى يدفعها إلى اتخاذ جميع الأساليب المشروعة وغير المشروعة (بما فيها الاغتيالات والانقلابات) لمنع هيمنة الشريعة فى بلادنا.

إن معركتنا من أجل تطبيق الشريعة وسيادتها هو أكبر مساهمة لنا لإقامة مستقبل العالم على أساس تقييد سلطة الحكومات والدول وحصرها فى نطاق تنفيذ الشريعة الإلهية ومبادئها، ومنعها تنفيذ ما تمليه عليها القوى العالمية التوسعية من قرارات وإجراءات تخالف مبادئنا وشريعتنا وإرادتنا، ولا يكون ذلك إلا بنزع سلاح القانون الوضعى من يد الحكام والدول.

إن بعض حكامنا وقادتنا يعتقدون أن لهم مصلحة شخصية أو رسمية فى تعطيل تطبيق الشريعة، لأنهم لا يعرفونها، أو لأنها تقيد سلطانهم، أو تحرمهم من «حرية» إصدار القوانين التى يريدونها، وهؤلاء يجب أن يعلموا أن مصلحة القوى الأجنبية فى «تحرير» القوانين الوضعية من سيادة الشريعة وهيمنتها أكبر بكثير من مصالحهم الذاتية، وأننا عندما نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية لا نقصد معارضتهم إلا لأن الشريعة هى سلاحنا لنقاوم السيطرة العالمية للقوى الاستغلالية والاستعمارية التى تستفيد من موقفهم، والتى لا ترضى باستقلال شريعتنا عنهم، لأن ذلك معناه أنهم لا يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم فى حالة التزام الشعوب بها، واعتقدوا أن ذلك يخالف مبادئ الشريعة وأصولها.

أما نحن فإننا ندعو إلى ما قرره الإسلام من أن السيادة للشريعة ومصادرها الإلهية المستقلة عن الدولة تمامًا، والواقع أن مبدأ سيادة الشريعة واستقلالها هو الاتجاه المستقبلى الذى يتجه نحوه العالم تحت اسم «سيادة القانون»، لكى لا قيمة

لها فى العمل إذا لم يكملها استقلال الشريعة (القانون) عن الدولة بحيث تكون هناك جهة مستقلة عن الدولة هى التى تملك سلطة التقنين بصفة أساسية.

قد يقول قائل إن الدول الكبرى المتقدمة تمارس سلطة التشريع فى بلادها، ولكن يرد على ذلك بأنها تسير فى هذا الاتجاه، ففى النظام الأمريكى لا تملك الدولة سلطة التشريع، وإنما يملكها «الكونجرس» الأمريكى، لكنه مع ذلك يتقيد بالدستور الذى تحرسه المحكمة العليا. إنها أكثر منا الآن اعترافًا بمبدأ التفرقة بين الأمة والدولة، ثم إنهم يسيرون نحو مبدأ استقلال سلطة التشريع (مع بقائه وضعيًا أو بقائه صادرًا من إحدى سلطات الدولة) ويكفى أن نذكر النظام الرئاسى فى الولايات المتحدة حيث الهيئة التشريعية مستقلة تمامًا عن «الإدارة» التى يمثلها «الرئيس»، بل إنها هى التى تهيمن على الشئون المهمة للأمة، ويؤكد ذلك أنهم لا يستعملون كلمة «الدولة» إطلاقًا فى الإشارة إلى الولايات المتحدة كلها، وإنما يصفونها بأنها «الاتحاد»، أما الدولة فهى ما نسميه بالعربية «الولايات ـ States»[1]

إن سلطة التشريع فى «الولايات المتحدة» ليست للولايات (الدول) المتحدة، ولا لإدارة الاتحاد (التى يمثلها الرئيس)، بل للكونجرس الذى يضم ممثلى الشعب وممثلى الولايات (الاثنين وخمسين)، ويملك سلطة التشريع كاملة.

معنى ذلك أن أكبر الاتحادات فى العالم وهو (الاتحاد الأمريكى) قد أوجد هيئة متميزة تتمتع بقدر من الاستقلال لتمارس سلطة التشريع[2] فلا تملك إدارة الاتحاد ودولة (الولايات) مثلاً سلطة وضع القوانين الاتحادية، والفرق بين ما وصل إليه هذا النظام الرئاسى الأمريكى وبين ما وصل إليه فقهاؤنا ما يأتى:

الأول: أن الكونجرس الأمريكى مطلق السلطة فى التشريع، غير مقيد بشريعة سماوية وعقيدة دينية (علمانى لا دينى) أما إذا وجدت هيئة إسلامية تتولى

(١) الدول أو الولايات فى النظام الأمريكى لها سلطة محدودة ـ كما أن السلطة المركزية هى «الاتحاد» ولها سلطات محدودة أيضًا ـ فهم قد سبقونا فعلاً لتحديد سلطة جميع الدول أو الدويلات..

(٢) كنا نحاول أولى بأن نسبقهم فى ذلك لو أنشأنا هيئة اتحادية (أو منظمة دولية ذات سلطات فى الفقه والتشريع كما اقترح السنهورى) يراجع كتاب الخلافة للسنهورى بند (٥٥٢)، ص (٥٧٣) من النص الفرنسى، وص (٣٤٣) من الترجمة العربية التى نشرتها دار الكتب المصرية، (سنة ١٩٨٩). وما بعدها.

التشريع مستقلة (عن الحكومات والدول)، فإن هذه الهيئة تكون سلطتها مقيدة بالمصادر الشرعية، بمعنى أنها تلتزم بالمبادئ الأساسية فى الكتاب والسنة، وبذلك يكون للشعب الحق بما فيه العلماء والمجتهدون فى مراقبتها ومحاسبتها ووقف طغيانها.

الثانى: الذين يتولون استنباط الأحكام فى الإسلام هم علماء وخبراء وفقهاء، أى أن المجلس التشريعى فى الإسلام أعضاؤه لا بد أن يكونوا على قدر كاف من الفقه والعلم، أو الخبرة فى التخصصات العلمية والاجتماعية المكملة للفقه، فلا يكفى أن يتم انتخابهم من الولايات ومن الشعب، بل يجب توفر قدر من الكفاءة العلمية (الاجتهاد) فى الفقه والدستور.

الثالث: أن هذه الهيئة علمية بحتة، ولا تمارس سلطات سياسية[1]. إن العالم كله إنما يقف أمام مشكلة كبرى هى إيجاد مصدر للقانون يكون أعلى من الدولة، وقد حل الإسلام هذه المشكلة بتقرير أن مصدر التشريع هو الخالق سبحانه وتعالى، ـ وإرادته متجسدة فى الكتاب والسنة، والعلم والفقه هو المترجم والمفسر لهما والمستنبط للأحكام منهما، وبهذا سبق الإسلام النظم والنظريات الحديثة إلى إيجاد أساس إلهى وسماوى وعقيدى لتقييد سلطة الهيئة التى تستنبط التشريع (سواء أكانت إحدى سلطات الدولة أم مستقلة عنها)، وفضلاً عن ذلك فإن هذه الهيئة لها طابع علمى وفقهى، ولا تملك سلطات سياسية، مما يجعل فصل السلطات فى شريعتنا أقوى منه فى أى نظام عصرى فى العالم كله.

---

(١) بخلاف الحال فى النظام الأمريكى حيث يملك «الكونجرس الأمريكى» سلطات كبيرة فى الشئون السياسية تمكنه من أن يوجه الإدارة ويفرض عليها سياسته خصوصًا فيما يتعلق بالمعاهدات وإعلان الحرب وتحريك الجيوش وما إلى ذلك، أما الاتحاد السوفييتى فإنه لا يعطى حكومته المركزية اسم دولة وإنما هى مجرد «اتحاد» ولا سلطة لها تقريبًا والذى يملك جميع السلطات (تشريعية وغير تشريعية) هو الحزب لا الدولة على أساس أن الحزب هو الذى يعمل باسم الأمة، فهنا قلب الوضع وأصبح الطغيان للحزب لا للدولة، ولا وجود للفصل بين السلطات، والذين يطالبون باحترام حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفييتى سيجدون حتمًا أنه لا يمكن ذلك إلا بتقرير مبدأ سيادة القانون واستقلاله عن الدولة ولا يكفى ذلك بل لابد أن يكون للقانون مصدر أعلى من الدولة، ويسمونه الآن «القانون الطبيعى» أو المبادئ الإنسانية، ونحن نسميها الكتاب والسنة.

إن الدول الكبرى ذاتها متجهة جديّا إلى التفرقة بين حقوق الأمم وسلطة الدولة، ومعترفة بمبدأ التوسع فى حقوق الأمم والتضييق فى سلطة الدول[1]، ومما يؤسف له أنها لا تسمح للدول الصغيرة أن تسير فى هذا الاتجاه، لأنها تريد أن تبقى الدول الصغيرة لعبة فى يدها تحركها بواسطة حكام لا حدود لسلطاتهم.

إننا وجميع الدول الصغيرة المتخلفة نسير فى اتجاه عكسى للتيار العالمى نحو توسيع سلطان الأمة وحقوقها، ويزداد هذا الاتجاه الرجعى وضوحًا كلما كان الحاكم مغتصبًا ولا ثقة له فى أمته ولا تثق أمته فيه، فهو يستعين بفرقة من الفلاسفة الذين يقيمون له «وثنية الدولة»، التى تملك كل شىء وتستطيع أن تعمل كل شىء بالقانون الوضعى الذى لا يلتزم بشريعة سماوية.

لا بد من وقف هذا المد الرجعى نحوالتوسع فى سلطات الدولة باحترامنا المبدأ الإسلامى الأصيل وهو تقييد سلطة التشريع للدولة وإيجاد هيئة مستقلة تمارس هذه الولاية ممثلة للأمة فى صورة هيئة اتحادية أو منظمة إسلامية تكون وحدها مختصة بشئون التشريع والفقه ـ بطريق الإجماع أو الاجتهاد على أساس المصادر الإلهية للشريعة الإسلامية ـ ولا يكون للدولة اختصاص فى هذا المجال.

إن النظريات الأوروبية بدأت فى بيئة وثنية، وكان منطق هذه البيئة أن تكون السلطة المطلقة بشرية وإنسانية، وقد اكتفوا بأن أعطوها للعامة (أى أغلبية الأمة أو الشعب) ـ وبرغم هذه البداية الوثنية إلا أنهم سائرون بخطى عملية جدية نحو الفصل بين سلطة التشريع وسلطة الحكم كما بينا ـ ومن واجبنا أن نساعدهم فى ذلك ونسبقهم إليه التزامًا بمبادئ شريعتنا التى يجب أن تتمتع باستقلال كامل عن الدول.

---

(١) يلاحظ أنه عندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة لم تحمل اسم هيئة الدولة المتحدة وإنما سميت هيئة الأمم، والميثاق كله يقوم على أساس أنه ميثاق بين الأمم لا بين الدول، بل إن عصبة الأمم التى أنشئت قبل ذلك فى عام ١٩٢٥ لم تستعمل كلمة الدول وإنما استعملت بدلاً منها «الأمم» فى حين أننا نحن عندما أنشأنا جامعة الدول العربية أدخلنا فى تسميتها «الدول» لا الأمم ولا الشعوب، ونفس الوضع فيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الإسلامى.

لقد زودتنا عقيدة الإسلام بالبداية الصحيحة التى تفرض علينا فى جميع الظروف والأحوال ألا نعترف بالسلطة المطلقة لأى جهة إنسانية، لأن السلطة المطلقة ـ أى السيادة الكاملة ـ لا يملكها إلا الله وحده، وهذا هو المبدأ الذى يجب أن نقدمه للعالم على أنه مفتاح التطور الدستورى فى المستقبل ـ وإن كان بعض كتابنا يتنكرون له بحجة أنه من مخلفات «الماضى».

وتطبيقًا لهذا المبدأ فإن فقهنا (فى الماضى الذى يشهرون به) نجح فى إبعاد الحكام عن التشريع والفقه وإخضاعهم للشريعة (سواء أكانت مستمدة من مصادر إلهية أم مصادر اجتهادية، لكن الاستعمار أدخل علينا النظريات الأوروبية (العصرية فى نظرهم) ذات الجذور الوثنية وابتلانا بها لمصلحته رغم تعارضها مع مبادئنا، ومما يؤسف له أن بعض من تسمم بالفكر الأوروبى ما زال يواصل الدفاع عن هذه المبادئ المستوردة ذات الأصول الوثنية حتى أن بعضهم يهاجم مبادئ شريعتنا الإلهية، بل إن منهم من ينتقد الطابع الإلهى للشريعة مسايرة للفكر الأوروبى (الذى يطلق سلطان الدول بحجة ممارسة السيادة) وهذه المسايرة ليست نتيجة فكر أو بحث، وإنما هى نتيجة مرض نفسى ومركب نقص يصور للمصابين به أن كل ما عند أعدائهم هو أفضل بحجة أنه أحدث أو أنه عصرى.

إن فكرة العصرية و«الحداثة» التى ينسبها بعضهم لكل ما يستوردونه من أفكار أجنبية إنما تعنى فى نظر دعاتها وجوب التشبه بأعدائنا وكل ما يجلبونه لنا من نماذج وفلسفات وأفكار ونظريات اجتماعية ذات أصول وثنية[1].

إن هؤلاء لا يريدون منا أن نختار بين ما نأخذ وما نترك من المستوردات الفكرية التى يروجونها، بل يتركون أعداءنا المسيطرين علينا ليكونوا هم الذين يختارون ما يجلبونه لنا ـ وهم يختارون لنا نظرياتهم فى العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع وما يتصل بها مما يذيب شخصيتنا ويبعدنا عن أصولنا، ويصرفنا عن التباهى بأمجادها التاريخية حتى لا نفكر فى الاعتزاز بما قبل عهد

(١) ليس هذا التعبير من عندنا، بل لقد سبق إليه الفيلسوف الألمانى «نيتشه» فى كتابه المشهور: «هكذا تكلم زرادشت» والذى يعتبر أساسًا لفلسفة القوة التى قام عليها النظام النازى والنظم الشمولية عمومًا.

الاحتلال بحجة أنه من مخلفات العصور الوسطى التى كانت فى تاريخ أوروبا عهود ظلام ـ متجاهلين أن ظلام أوروبا فى القرون الوسطى كان يقابله فى عالمنا الإسلامى أكبر حضارة شهدها العالم فى تلك المنطقة ـ فضلاً عن أنه كان عصر سيادتنا واستقلالنا ووحدتنا، إن ترويج فكرة ظلام أوروبا فى العصور الوسطى لإيهامنا بأننا كنا معها فى هذا الظلام تضليل متعمد له هدف استعمارى وهو تدعيم المبررات التى قدمها المستعمرون لشعوبهم عندما قرروا الهجوم على أقطارنا واحتلالها، إذ زعموا لهم أن الجيوش التى غزت بلادنا قدمت إلينا لتقوم بعملية تمدينية . . وما زالوا يدعون أن سيطرتهم ونفوذهم فى بلادنا تقوم بهذه المهمة التمدينية حتى إن الدعاية الصهيونية هى أيضًا ترفع هذا الشعار بأنها اغتصبت فلسطين لتكون واحة للتقدم والحرية وسط مستنقع الظلام والتخلف فى العالم العربى ـ ومازال دعاة فكرة «العصرية» والحداثة أول عملائها وحلفائها سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوا. والغريب أن شعوب الدول الاستعمارية ذاتها لم تعد تصدق هذا المبرر الزائف، ولكن عملاءهم فى بلادنا ما زالوا متشبثين به ومروجين له، بل أصبحت عندهم حالة مرضية حتى أصيبوا بمركب النقص أو «عقدة الانهزامية» التى تصاب بها النفوس الضعيفة للمغلوبين . . وتدفعهم إلى أن يقلدوا الغالبين تقليدًا أعمى فيما لديهم من خير وشر أو نافع وضار.

* * *